

عيون الحكمة

تأليف: ابن سينا

مع

شرح عيون الحكمة

للإمام فخرالدين الرازي

ثلاثة اجزاء في مجلد واحد

الجزء الاول

موسسة الصادق للطباعة والنشر

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

اسم الكتاب:.....شرح عيون الحكمة
المؤلف:.....الشيخ الرئيس ابن سينا
الناشر:.....موسسة الصادق للطباعة والنشر ايران - طهران
شارع ناصر خسرو تليفون ٣١٣٤٦٤٤
تاريخ النشر:.....١٣٧٣ هـ.ش - ١٤١٥ هـ.ق
المطبعة و التجليد:.....اسماعيليان
الطبعة:.....الاولى
عدد المطبوع:.....٣٠٠٠ جلد
القطع:.....وزيري

حقوق الطبع محفوظة للناشر

هذا كتاب من نواذر التراث فى
العلم الالهى . وهو المسمى فى
لسان اليونانيين باثولوجيا . و
فى لسان المسلمين علم الكلام أو
الفلسفة الاسلامية .

التقديم للكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على النبي الأسمى الكريم ،
الذي بعثه الله رحمة للناس أجمعين ، وعلى آله وأصحابه الطيبين
الطاهرين ، وعلى من اهتدى بهديه واتبع سنته وعمل بشريعته الى يوم
الدين .

أما بعد . .

فهذا هو كتاب « شرح عيون الحكمة » للإمام الجليل القدر ، العظيم
الشان محمد بن عمر بن الحسين الشهير بفخر الدين الرازى المتوفى
سنة ٦٠٦ هـ ١٢١٠ م رضى الله عنه وارضاه . وهذا الكتاب لم يطبعه احد
من قبل ان نطبعه . وهو يشتمل على ثلاثة أقسام : القسم الأول فى
المنطقيات ، والقسم الثانى فى الطبيعيات ، والقسم الثالث فى الالهيات .
وقد حققته لفائدة المسلمين الذين يدافعون عن الاسلام بالأساليب
الشائعة فى العالم عن الجدال والمناظرة . وهؤلاء مثلهم كمثل اليونانيين
القدماء ، فانهم لما رأوا السوفسطائيين يقلبون الحقائق وذلك بتلاعبهم
بالألفاظ ، وبكثرة تنزيعاتهم فى المسألة الواحدة حتى يبعدوا المجادل
الفاهم عن موضع الإلزام فى المسألة ، اضطروا الى علم ، يعرف
القارئ والمستمع أن هذا « المشىء » يعبر عنه بكلمة كذا . وأن هذا المشىء
حده كذا ورسمه كذا . وهذه المقدمات تؤدى الى نتيجة كذا . وهذا المشىء
سيكون مصيره كذا ، لأنه مشابه لشيء معروف للناس ومألوف . واصطلحوا
على تسميته بعلم المنطق ، ورأوه صالحا فى اثبات عقائد وإبطال عقائد ،
فاستخدموه للاثبات وللإبطال .

والمسلمون الأوائل لما آمنوا واهتدوا ، لم يكن هذا العلم سبب
إيمانهم واهتدائهم لأنه ما كان قد دخل في الإسلام بعد . ولما ترجم المسلمون
علوم اليونان ومنها هذا العلم ، اختلف المترجمون في المعنى المراد من
اللفظ اليوناني . فاضطرب المعنى ، وعسر على المسلمين النهم في الأيام
الأولى للترجمة . فنأى عنه البعض والدليل على ذلك : أن ابن سينا والفارابي
كنا على قدر كبير من فهم المعنى . ولم يتفقا على حكاية كلام مكتوب عن
« أرسطو » و « أفلاطون » — كما هو معروف —

وقد اجتهد المسلمون فيها بعد في معرفة هذا العلم ، لما راوا أهل
الكتاب على علم به . كما اجتهدوا في قراءة كتب أهل الكتاب ، وهم يعلمون
من القرآن أن بها تحريف وتغيير . وذلك لالزامهم بالدليل المسلم بصحته
عندهم . والدليل على ذلك : أن « أبا حيان التوحيدى » روى في كتابه
« الامتاع والمؤانسة » أن « أبا سعيد السيرافى » ، « متى بن يونس »
تناقشا في هدف علم المنطق . وكان مما قاله « متى بن يونس » : « أنه
آلة من آلات الكلام يعرف بها صحيح الكلام من سقيمه وفاسد المعنى من
صالحه . كالميزان . فأنى أعرف به الرجحان من النقصان ، والشائل من
الجانح » اهـ

ومن كلام متى يتبين أن النصارى يعرفوه ويدرسوه . ولا بد لهم من
غرض يعود عليهم بالنفع من معرفته ودراسته . والاما درسوه وما عرفوه
وكتب اليهود المؤلفات في العقائد والديانات فيها ما يدل على معرفتهم
للمنطق ، وانتفاعهم به في ضبط الأفكار وتنظيمها ، فدلالة الحائرين
لأوسى بن ميمون ومنتقح الأبحاث لابن كيمونة . وهما من الكتب التي تدافع
عن الدين اليهودى وتظهر مزاياه ومحاسنه — في نظرهما — هما كتابان
يهما أثر المنطق بين وواضح . ومن كلام ابن هيمون : « المقدمات العامة
التي وضعها المتكلمون على اختلاف آرائهم وكثرة طرقهم . وهى ضرورية
في اثباته في هذه الأربعة مطالب ، اننتى عشرة مقدمة . وما أنا أذكرها
لك ، ثم أبين لك معنى كل مقدمة منها وما يلزم عنها . المقدمة الأولى :

اثبات الجوهر . المقدمة الثانية : وجود الجلام . المقدمة الثالثة : ان الزمن مؤلف من آفات . المقدمة الرابعة : ان الجوهر لا ينفك من عدة اعراض . المقدمة الخامسة : ان الجوهر الفرد تقوم به الاعراض التي ساصفها ولا ينفك منها . المقدمة الخامسة : ان العرض لا يبتقى زمانين . المقدمة السابعة : ان حكم الملكات حكم اعدامها ، وانها كلها اعراض موجودة مفتقرة لمفاعل ... الخ «

ولهذا السبب اجتهد المسلمون في فهم المنطق ، وتفوقوا فيه على غيرهم ممن تعلمه وناظر به من اهل الكتب وغيرهم . والمسلمون يقرأون كتب اهل الكتاب ، واهل الكتاب يقرأون كتب المسلمين ، ويعرف المسلم ما عندهم ، وهم يعرفون ما عند المسلم . فابن كيون في تنقيح الأبحاث يرد على الامام فخر الدين الرازي بعض ما كتبه في كتابه « معالم أصول الدين » وابن ميمون يفتته الامام الرازي في دلالة الحائرين بقوله : « للرازي كتاب مشهور سماه بالاهليات ، ضمنه من هذياناته وجهالاته عظام . ومن جعلتها غرض ارتكبه وهو : « ان الشرف في الوجود اكثر من الخير . وانك اذا قايست بين راحة الانسان ولذاته في مدة حياته ، مع ما يصيبه من الآلام والأوجاع الصعبة والمعاهدات والزمانات والأفكار والأحزان والنكبات ، فتجد ان وجوده — يعني الانسان — نقمة وشر عظيم » (١) . هـ ويثني ابن ميمون على « جالينوس » اليوناني بقوله : « نعم القول ما قاله جالينوس في ثالثة المنافع . قال : « لا تطع نفسك في الباطل ... الخ «

وهوسى ابن ميمون يريك في كتابه دلالة الحائرين . آراء الفلاسفة ، ويريك نقدها ، تماما كما يفعل علما المسلمين . ومن كلامه : « أفقات الفلاسفة على الله تعالى في علمه بما سواه افتياتا عظيما جدا ، وعثروا عثرة لا اقالة لهم منها ، ولا ان تبعمهم في ذلك الراي . وساسمك الشبهات التي أوقعتهم في ما افتاتوا به ، وساسمك أيضا راى شريعتنا في ذلك ومقاومتنا لهم في آرائهم السيئة الشنيعة في امر علم الله .. الخ « (٢)

(١) ص ٤٩٦ دلالة الحائرين .

(٢) ص ٥١٨ دلالة الحائرين .

ويريك في كتابه آراء الفرق الإسلامية مع أنه يهودى ماكر ، ثم
ينقدها . ففي العناية الإلهية التي هي القضاء والقدر يقول ان المرأى
الثالث هو رأى الأشعرية من أهل الإسلام ، ثم ينتقد رأيهم بقوله : « ولزم
هذا المرأى شناعلت عظيمة فتحملوها والتزموها . وذلك أنهم يقسرون
« أرسطو » فى ما يزعمه من التسوية بين سقوط الورقة وموت شخص
... الخ »

وما من علم عند قوم الا وفى المسلمين من يعرفه سواء كان هذا
العلم مفيدا او غير مفيد . على حد قول القائل :
تعلم السحر ولا تعمل به
وعلى ما قيل :
من تعلم لغة قوم أمن مكرهم

فكتب السحر والطلبيسات والمعزائم والبروج ، هى كتب يعرفها أهل
الكتاب ويظنون ان لهم فيها نفعاً ومغناً — وليس فيها من النفع من الشئ —
ومع ذلك تراها المسلمون والفوا فيها بعدما فهموا معانيها . فالسيوطى
الامام له كتاب . وداود الانطاكى الضرير له كتاب . والرازى فخر الدين
له كتاب . وغيرهم له كتب . وكتب التصوف أكثر من أن تحصى . وهى
ملئمة بالأساطير والمخرافات المقتبسة من كتب أهل الكتاب . وللشيطان
اتباع واموان يوحى اليهم ، ويأمرهم باظهار فكرهم . ولا بد من أن يظهر .
كما قال تعالى : « وان الشياطين ليوحون الى أوليائهم ليجادلوكم ، وان
اطعتوهم انكم لشركون » (الأنعام ١٢١) وكما فى الانجيل حكاية عن
المسيح عليه السلام وهو « لابد من العثرات » وعلى المسلمين أن يعرفوا كل
شئ ، ثم يتفوا الباطل ويقرروا الحق . وذلك بايراد شبه المبطلين كما
يعتقدونها ويحكونها ، ثم يردون الشبهة ليبطلوا كيد الشيطان .

وهذا ما أقره المسلمون فى البدء . فان « ابن الصلاح » — رحمه الله —
لما أفتى بتحريم قراءة كتب المنطق بقوله : « المنطق مدخل الفلسفة ، ومدخل الشر

شر . وليس الاشتغال بتعليمه وتعلمه مما أباحه الشارع . . . الخ « لم يستبح
لفتواه الا القليل . وأكثر المسلمين على خلاف ما أفنى به . فالإمامية يدرسونه ،
وما يزال الأزهر الى هذا اليوم يدرس علم المنطق للطلاب في المرحلة
الثانوية وفي مرحلة الجامعة والدراسات العليا . وفي السنة الأولى
الثانوية يدرس الطالب قسم التصورات ، وفي السنة الثانية يدرس قسم
التصديقات .

والشيخ ابن تيمية أحمد بن عبد الحلیم رد على المنطقيين ووبخ
الفلاسفة . ولرده وتوبيخه مقت بعض الناس علم المنطق وهجروا علوم
الفلاسفة . وهؤلاء الذين مقتوا وهجروا مخطئون في فعلهم ، لأن الذي يرد
الفلسفة بحجج هو فيلسوف ، والذي ينصر الفلسفة بحجج هو فيلسوف ،
والشيخ ابن تيمية فيلسوف . لأنه في كتبه الفقهية والعقائدية ، استعمل
تعابير المناطقة في التقسيم وموارد إنتاج القضايا . ولأنه في رده على
الفلاسفة وأهل الكتاب ، استعان بالفلسفة في الرد .

يقول الشيخ في كتابه درء تعارض العقل والنقل ما نصه : « والأبهرى
مد ذكر في غير هذا الموضوع ما احتج به على حدوث العالم ببيان انتفاء
لازم القدم . ولكن ان كان قصده بيان فساد ما ذكره « الرازي »
ف « الرازي » ذكر وجهين . وهب أن الأول ضعيف ، لكن الثاني قوى .
وهو قوله : « لو كان وجبا بالذات ، ما حصل تغير في العالم » وتحرير
ذلك أن يقال : الموجب بالذات (أما أن) يراد به العلة التامة التي تستلزم
معلولها ، ولو كانت شاعرة به ، (أ) ويراد به ما يفعل بغير ارادة ولا شعور ،
وان كان فعله متراخيا . ومن المعلوم أنه لم يقصد افساد المتسم الثاني ،
وانما قصد افساد القسم الأول . فيقال : اذا كان الموجب علة تامة تستلزم
معلولها ، كان معلولها لازما لها ومعلول معلولها لازما ، فبئس تأخر شيء من
لوازمها ولوازم معلولها ، فلا يكون هناك شيء محدث ، فلا يحصل في
العالم تغير . . . الخ «

وفي كتاب الجواب الصحيح يرد على أهل الكتاب بأسلوب الفلاسفة .
ومن كلامه لهم ما نصه :

« وان عنيتم بالجسم : القائم بنفسه ، او المشبار اليه . لم يمنع
— عندكم — ان يكون جسما . فانكم سميتوه جوهرًا ، وعنيتم : القائم
بنفسه . فان قام الدليل على ان كل قائم بنفسه مشار اليه ، كان ايضا
مشار اليه . وان قام دليل على انه قائم بنفسه لا يشار اليه ، كان جوهرًا
وجسما عند من يفسر الجسم بالقائم بنفسه . ومن فسر المشبار اليه لم يسم
عنده جسما .

فتبين انه — على اصلكم — لا يمنع ان يسمى جسما مع تسميتكم له
جوهرًا ، الا اذا اثبت ان من الموجودات ما هو قائم بنفسه لا يشار
اليه . وهذا لم يقيموا عليه دليلا . وليس هذا قول اهل الملل من المسلمين
واليهود والنصارى ، وانما هو قول طائفة من الفلاسفة ، وتليل من اهل
الملل وانقومهم (١) » اهـ

ومن هذا الذى قبحته يتبين : ان دراسة علم المنطق والفلسفة لا بد
منها للمسلمين ، ولا يكول علم المرء الا بهما ، ولا يكون اماما فى الدين الا
من درسهما وفقههما . وشيخ الاسلام كان من الدارسين والفاهمين . وكان
يدرس المنطق والفلسفة لطلاب العلم . فقد جاء فى سيرته ان بعض الطلاب
قراوا عليه « الأربعين فى اصول الدين » لفخر الدين الرازى . وهو
كتاب فى علم الكلام مفيد .

والشيخ محمد أبو زهرة يقول ما نصه فى فائدة علم المنطق :
« وان تلك الطائفة من المخالفين لا تترك الاسلام فى هدوء ، بل انما
تثير حوله الريب . فلا بد عن مجادلتهم . ومن أجل ذلك تصدى لهم المستزلة
من قديم الزمان . فانه لما فتحت الفتوح الاسلامية ، ودخل الناس فى دين
الله أفواجا ، وجد من المتعصبين من اليهود والنصارى والمجوس من حاولوا
ان يفسدوا الاسلام على اهله ، فكانوا يدسون بين اهله أفكارا بعيدة عنه ،

(١) ص ١٥٩ ج ٣ الجواب الصحيح لابن تيمية .

لبنخذوها حجة للمطعن فيه ، وكانوا يثيرون الغبار حوله من وقت لآخر .
وفد تصدى للرد طوائف من المسلمين وأخصهم أهل الاعتزال — كما ذكرنا —
فقد مهروا فى ذلك النوع من الاستدلال وعلى رأسهم « واصل بن عطاء »
و « عمرو بن عبيد » وغيرهم . ثم جاء من بعدهم « أبو الهذيل العلاف »
و « النظام » ثم « الجاحظ »

وقد وجدت فى ربوع الديار المصرية الاسلامية طائفة من السوفسطائية ،
كانت تنتهج منهاج سوفسطائية اليونان ، مثل « صالح بن عبد القدوس »
وغيره . فقد كان من هؤلاء أصل الشك فى الحقائق اللاادرية والعنصرية .
واولئك ينشرون افكارهم بين المسلمين ، ليحطوا وحدة العقيدة الاسلامية ،
ويجدوا السبيل بذلك لهدم الاسلام .

اذلك كان لا بد من التسليح لهؤلاء . واذا كان فلاسفة اليونان قد حاربوا
السوفسطائية اليونانية بالجدل والناقشة ، ثم بالتبويد المنطقية فى
الاستدلال ، كما فعل « سقراط » فى محاوراته ، وكما فعل « أرسطو »
فى منطقته ، فقد حق على المسلمين أن يحاربوها بنفس السلاح الذى حارب
به حكماء اليونان . فقد جرب فأجدى . لذلك عنى المعتزلة ومن اليهم
بالمجادلة معهم ، ثم ترجم منطق « أرسطو » فأجدى فى ذلك واثمر .

وان تلك هى جدوى المنطق . فان جدوى المنطق هى انه ميزان الحق
بين المتجادلين ، وهو الذى يبين زيف الاستدلال ، فهو بحدوده واثكال
القياس المنطقى وضروب التمثيل يوضح الزيف فى القول .

ويكفى أن يوضع الكلام الزائف فى شكل قياس منطقى ، وتتعرف
الحدود فى كل اجزائه ، ويعرف العموم والخصوص فى مقدماته ، ليتبين
الخبث من الطيب . ولقد شاع المنطق فى الماضي عندما شاع الجدل
والتمويه واثارة الأوهام نحو أمور ليست من الحق فى شىء . ولا زال
يؤدى الى غايته فى هذا المقام ، كما أدى الى غايته عندما شاع الجدل
فى المسائل الاعتقدية ، والمسائل الفقهية بين أهل المذاهب المختلفة . الخ «

والامام الغزالي المتوفى سنة ٥٠٥ هـ يقول فى مقدمة كتابه المستقصى فى علم الأصول : ان من لا يعرف علم المنطق ، لا ثقة له فى علومه . يقول مانصه : « نذكر من هذه المقدمة مدارك العقول وانحصارها فى الحسد والبرهان ، ونذكر شرط الخد الحقيقى ، وشرط البرهان الحقيقى واقسامها على مفهاج أو جزء مما ذكرناه فى كتاب محك النظر ، وكتاب معيار العلم . وليست هذه المقدمة من جملة علم الأصول ، ولا من مقدماته الخاصة به ، بل هى مقدمة العلوم . ومن لا يحيط بها فلا ثقة بعلومه اصلا » ا. هـ .

ولو ان انسانا مسلما قال ان علم العروض لا فائدة فيه . بدليل ان الراهق اذا حفظ من الشعر قصائد طويلة ، وعرف معانيها ، لأنشد شعرا مماثلا للذى حفظه ولو لم يعرف من علم العروض شيئا . وقال : ان علم النحو لا فائدة فيه لضبط الكلام بالضمة والفتحة وغيرها . اذا كان يقدر على توصيل المعنى للمخاطب . بدليل ان اللغة العامية تؤدى الى التخاطب والتفاهم كما هو الحال فى اللغة العربية الفصحى . وقال : ان الفلسفة لا فائدة فيها لأن الناس يريدون خبزا ولا يريدون فكرا . وقال كذلك فى علوم كثيرة ، وصاح بأعلى صوته : يكفى المسلمين من العلم قرآن وبهم وسنة نبيهم . لو ان انسانا قال وصاح . لأدى قوله هذا الى تأخر المسلمين عن غيرهم من سائر الأمم . فالغزالي أبو حامد المتوفى سنة ٥٠٥ هـ لما صاح بأعلى صوته وقال : ان طرق التصوفة احسن الطرق التى تنيد المسلم فى الدنيا والآخرة ، لزم الناس الصوامع والخلاوات ، وهجروا زراعة الأرض وفلاحتها . ومن المعلوم أنه كان فى زمانه « بطرس الناسك » فى دول أوروبا يحرض الصليبيين على قتال المسلمين فى بيت المقدس .

واذكر اننى لما قدمت « التاهرة » لأدرس فى كلية اللغة العربية . وطفت شوارعها القديمة ورأيت آثار القدماء كجامع المظاهر ببيرس وغيره ، جال بخاطرى ان هؤلاء الذين بنوا ، قد ماتوا وفنوا ، وبقيت آثارهم تدل

عليهم . فلو أننا اجتهدنا ونجحنا وفلحنا ثم جاعنا الموت . ولا بد من أن
يجيء . فما فائدة جدنا واجتهادنا إذا كان التراب يضم الكسول والاجتهد
والأمير والمهور ؟ وعزمت على أن لا أطلع كتب العلم ولا أن أوصل
الدراسة ، وعدت الى قريتي وأنا مصر على هذا العزم . وهذا المخاطر الذى
خطر ببالي هو شبيه بالمذى يفضل دراسة علم على علم أو يبيح للناس علما
ويحرم عليهم علما غيره . كلاهما يؤديان الى هلاك . اذا كان العلما
محترمان .

وقد وجدت هذا المعنى عند اليانسين من حكماء بنى اسرائيل فقد قال
أحداهم : « ما الفائدة للانسان من كل تعب الذى يتعبه تحت الشمس ؟ دور
ينضى ودور يجيء ، والأرض قائمة الى الأبد . والشمس تشرق والشمس
تغرب وتسرع الى موضعها حيث تشرق . الريح يذهب الى الجنوب وتدور
الى الشمال . تذهب دائرة دوراننا والى مداراتها ترجع الريح . كل الأنهار
تجرى الى البحر والبحر ليس بملآن . الى المكان الذى جرت منه الأنهار .
الى هناك تذهب راجعة . كل الكلام يقصر . لا يستطيع الانسان أن يخبر
بالكل . العين لا تشبع من النظر والأذن لا تمتلىء من السمع . ما كان
فهو ما يكون ، والذى صنع فهو الذى يصنع . فليس تحت الشمس جديد .
ان وجد شيء يقال عنه انظر : هذا جديد . فهو منذ زمان كان فى الدهور
التي كانت قبلنا . ليس ذكر للاولين . والآخرين ايضا الذين سيكونون
لا يكون لهم ذكر عند الذين يكونون بعدهم ... الخ » (الجامعة ١)

وإذا عرفنا الله تعالى فى محكم كتابه بأنه لم يخلق الدنيا عبثا ، ولم
يخلق الناس عبثا ، بل لحكمة خلق الله الذى خلق . ولارادة ومشية .
وعهارة الدنيا واجبة علينا ، كل على قدر طاقته . ولسوف تكون حياة جديدة
من بعد الموت فيها النعيم المقيم لمن احسن ، وفيها العذاب الشديد لمن
اساء . ولو وقر فى ذهن المرء أن حياته فى الدنيا هى لخيرته فى الآخرة ،
لمعمل وما ينس وما قنط . وطلب الرحمة والتوفيق من ربه .

وحجة القائلين بأن المنطق لا مائدة فيه في البرهنة على وجود الله تعالى . ولذلك يجب أن يلغى من دور التعليم هي قولهم : ان أدلة القرآن تكفي في البرهنة على وجود الله . وكذلك الأحاديث المروية عن النبي ﷺ . أما ان الأحاديث تدل ففيها المتواتر والإحاد . وقد اتفقت كلمة المسلمين على ان العقائد تؤخذ من آيات القرآن وحده . وأما ان القرآن يدل . فهو يدل . للذي عنده عقل سليم . وبيان ذلك : حينما قال النبي ﷺ أنا رسول الله . فلو فرض ان انسانا معاصرا له قال بقوله . فمن يدرينا الصائق منهما من الكاذب ؟ لابد من العقل السليم الخالي عن العناد والهوى ليجوز مثل القاضي بين المتحاجين والمتخاصمين . فأبو بكر الصديق رضی الله عنه حكم بصدى محمد ﷺ لأنه شاهده طول حياته صادقا . وعقله دله على ان من كان صادقا الى سن الأربعين ، لا يمكن ان يكذب . ولذلك آمن . وخديجة رضی الله عنها لما رآته يصل الرحم ويحمل الكل ويقرى الضيف ، آمنت بكلامه . لما أخبرها به . اذ دلها عقلها السليم ان من كان على مروءة وخلق ، لا يمكن ان يضل لثلاث تسقط مروءته وهيبته . ولما نطق بالقرآن المعجز في لفظه وفي معناه . وهو أمي لا يقرأ ولا يكتب ، حكم العقل بان الأمي لا يقدر على هذا . وبالتالي يكون القرآن كلام الله ووحى الله . ولو ان انسانا لا عقل عنده ، وظهر له ملاك يكلمه وجها لوجهها . فانه لا تكون فائدة تذكر لا من المتكلم ولا من المستمع ، لأن العقل مفقود .

ولهذا المعنى اختلف علماء المسلمين في الشرع وفي العقل . انهما يقدم على الآخر ؟ أي أيهما يكون حاكما على الآخر . فقال قوم : هو العقل . لأن النبهوات لا تثبت الا عند ذى عقل سليم . وانعدل هو الذي يميز الصائق من المكاذب . وقال قوم : هو الشرع . لأن المعتل قد يمرض له الزلل والخطأ . وليس من أحد من المسلمين القائلين بتقديم العقل او الشرع ، يهون من قيمة الشرع أو يقلل من فائدته أو يدمو الى تبذه ليس ولا واحد . فالقائلون بتقديم العقل ما قالوا به الا من أجل صحة التكليف على المكلفين .

على تفسير الجامع لأحكام القرآن ما نصه : « العقل عمدة التكليف ،
وبه يعرف الله ويعلم كلامه ، ويوصل الى نهيته وتسفيق رسله . الا أنه
لما لم ينهض بكل المراد من العبد ، بعثت الرسل وانزلت الكتب . فمثال
الشرع : الشمس . ومثال العقل : العين » (الاسراء . ٧)

هذا من جهة ثبوت النبوة . وأما من جهة نصوص القرآن ذاتها .
ففيه نصوص لا بد للعقل من ان يتصل في معناها . ومنها نصوص المحكم
والمتشابه . ونصوص التشريعات .

فمن المحكم والمتشابه ، نذكر هذا المثل :

(أ) قال الله تعالى « ليس كمثله شيء » وقال لموسى عليه السلام :
« لن ترانى »

(ب) وقال الله تعالى : « يد الله فوق أيديهم » وعدم المماثلة ينفي الجسم
واليد . ويقارض مع اثبات اليد . فلو سلمنا بكل الأقوال — على ظاهرها
— لقال العقل : لن نحن بهذا التسليم متناقض ، بين الغنى وبين الاثبات .
ويلزم على هذا التناقض ان لا يكون القرآن كلام الله . فكيف يوفق بين النص
الذى يسلم بصحته وبين العقل الذى بين له ان النصوص متناقضة
على الظاهر ؟ هذا هو السؤال الذى يدور حوله الخلاف بين النص والعقل .
والذى من أجله الف الامام الرازى « أساس التقديس فى علم الكلام »
ورده عليه الامام ابن تيمية الحرانى فى « درم تعارض العقل والنقل »
ما للرازى يقول : ان « ليس كمثله شيء » نص محكم . ويؤيد أنه محكم :
ان الله لا يرى — بضم الياء — و « يد الله » نص متشابه يحتل اليد
الجسمية ويحتل الكناية عن القدرة . ولأنه متشابه ينبغى رده الى محكمه
وهو نفي المثلية . والمناسب لنفي المثلية هو القدرة . فاذن « يد الله » معناها
قدرته . هذا كلام الرازى . وابن تيمية يقول : اننا نسلم بالنصين كما
ورداً ونقول ! « كل من عند ربنا » كقول : ليس لله مثل وليس هو بجسم .
وله يد — كما قال — لا نعلم لها كيفية ولا شبها . هذا كلامه . والعقل
قد استخدمه الرازى لدفع بوهم التعارض بين الأقوال . والعقل قد

استخدمه ابن تيمية فى التسليم بالإقوال كما جاءت . وكان أبى ربه الله على رأى ابن تيمية فى الله وصفاته . وأنا اليوم على دين أبى .

وعن نصوص التشريعات تذكر هذا المثال :

(أ) قال الله تعالى : « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يديرس بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا . فاذا بلغن أجلهن ، فلا جناح عليكم فيما فعلن فى أنفسهن بالمعروف . والله بها تعملون خير » (البقرة ٢٢)

(ب) وقال الله تعالى : « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم متاعا الى الحول غير اخراج . فان خرجن فلا جناح عليكم فى ما فعلن فى أنفسهن من معروف . والله عزيز حكيم » (البقرة ٢٤٠)

فى القول الأول « أربعة أشهر وعشرا » من الأيام . وفى القول الثانى « متاعا الى الحول » وهذا فى الظاهر تعارض وتناقض . فالنص صحيح وثابت . والمعتل يقول : كيف أسلم بحكمين متعارضين ومتناقضين ؟ ولدرء تعارض النصين . قال بعض المسلمين : ان القول الثانى منسوخ لا يعمل به . وقال بعض المسلمين : ان النصين غير متعارضين . لأن النص الأول يعطى حكما اجباريا بصيغة « يتريصن » والنص الثانى يعطى حكما اختياريا بصيغة « وصية » والاجبارى لا يتعارض مع الاختيارى والمعتل هو الذى حكم بعدم التعارض . والمعتل أيضا هو الذى قال بالنسخ .

أما عن تعليل احكام الشريعة :

فان الله لما حرم وحلل ، بين للناس وجه الحكمة من الشريعة ككل ، هى الرحمة بالعباد والرافة بهم . وفى بعض التشريعات بين وجه الحكمة . وفى بعضها اكتفى بقوله : « ذلك ليعلم الله من يخافه بالغيب » وقد اجتهد العلماء فى تعليل الأوامر والنواهي بالمعتل . مع أن المعتل لا يصلح فى التعليل . لأن نصوص التشريعات ليست من النصوص المتشابهة التى ترد الى النصوص الحكمة .

فى القرآن مثلا : ان الله تعالى حرم نكاح البنات . فليبحث المعتل عن تعليل لهذا التحريم . ما هو ؟ وفى القرآن : ان آدم وابنيه وبناته لم يكن

عندهم محرمات فى الزواج . فلو فرضنا حالة مشابهة لأناس فى صحراء منقطعة عن العمران كحالة بنى آدم فى الزمان الأول . أو لو فرضنا العقل يقول : أيها أولى بالانتفاع بهذه البنت ؟ الأب الذى أنفق عليها واعتنى بها ، أم الأجنبى الذى لم ينفق ولم يعتن ؟ أو لو فرضنا من يقول : إن الناس من آدم الى زمان موسى بن عمران — عليهما السلام — كانوا يحلون نكاح البنت . ولم يؤثر تحريمه الا على يد موسى ومحمد — عليهما السلام — وهكذا مكتوب فى التوراة . أو لو فرضنا من يقول للمسلمين : إن الامام الشافعى قد أباح للرجل أن يتزوج ابنته من الزنا . وتولدها من مائه فى الزنا كتولدها من مائه فى غير الزنا . فالمنى واحد والأم واحدة والتربية واحدة . وليس من فرق الا فى التلفظ بالفاظ النكاح أمام ولى وشاهدين لا تشترط فيهما العدالة . انه لو فرضنا العقل جوز هذا وقال بهذا . فانه يجب على المسلمين جميعا تقديم نص التشريع والعمل به ، واهمال العقل فى بيان الحكمة من التحريم أو من التحليل .

وقضية النص والعقل هى من القضايا التى بثها علماء أهل الكتاب فى المسلمين ، لينشغلوا بكتابتهم عن كتبهم . فالنص عندهم مبدل ومغير . والعقل يشهد بأنه مبدل ومغير . وهنا يظهر التناقض بين النص الذى يزعمون بأنه لم يتبدل ، وبين العقل الذى يشهد بأنه مبدل . ولهذا يقولون : هل النص مقدم على العقل أم العقل مقدم على النص ؟ والدافع لهم الى هذا القول : هو الآيات التى حكم العقل بأنها ليست من كلام الله ولا من وحيه . وأخيرا قالوا : النص مقدم على العقل حتى لا يسفههم أحد بأدلة العقل . وهذه القضية لا تصلح فى ديننا نحن المسلمين . لأن نص القرآن ننسب أحالنا الى العقل فى آيات كثيرة منها « وتلك الأمثال نضربها للناس . وما يعقلها الا العالمون » (العنكبوت ٤٣) والله لا يحيل اليه الا اذا كان نص القرآن نفسه سالما من المعارض العقلية . ونص القرآن منقول بالحفظ فى الصدور ، وبالكتابة فى الأوراق . وليس كذلك الحال فى كتب أهل الكتاب . فاذا قلنا : النص القرآنى والعقل . سليمان ، ولا يكذب أحدهما

الآخر بأى حال من الأحوال . فإن قولنا صحيح لصحة النص من جهة .
ومن جهة أخرى . لأن الله لا يوحى بكلام لا يعقل .

والإمام فخر الدين قد أساء الى المسلمين بشغلهم بهذه التوضيحية
المزورة . وكان يجب عليه أن لا يذكرها . وان ذكرها لا يكون ذكره لها من
أكثر من كتاب ، حتى لا يعطى لها قيمة . ولأنه شغلهم وأساء اليهم ، اعتبره
السلفيون الأجلاء من المارقين من الدين ، والخارجين على جماعة المسلمين .
فإن تميم الجوزية رضى الله عنه يصفه بالضل فى كتابه « الروح » وشيخ
الاسلام ابن تيمية رضى الله عنه يؤلف ضده « درة تمارض العقل والنقل »
وشيخ الاسلام ابن تيمية — وهو من كبار الأئمة — كان على علم بكتبه
« فخر الدين » ونواياه تجاه الاسلام . وقد هياه الله لرد فكره وبيان فرضه .
فإنه لما أثرت عنه عبارات يفهم منها أن التوراة ليست محرفة بتبديل اللفظ .
الف « الجواب الصحيح » وأثبت فيه : أنها محرفة بتبديل اللفظ وتغيير
المعنى . ولما قال للمسلمين : ان التصوف من الاسلام وأنه يوصل الى
الله ، الف فى بيان أن التصوف ليس من الاسلام كتباً ، بسببها استنارت
عقول المسلمين وصح فكرهم ودينهم . ولما قال للمسلمين : ان يد الله كناية
عن قدرته وعينه عن علمه واستواؤه على العرش كناية عن أنه مالك الملك .
رد عليه فى كتب مطولة بأن الخير كل الخير فى التسليم بصحة النصوص ،
وترك التاويل حتى لا نقول فى ذات الله ما قد لا يريده الله من عباده .
ولما ألف « شرح عيون الحكمة » رد عليه الإمام ابن تيمية رضى الله عنه فى
كتابه « الرد على المنطقيين » وبين أن المنطق لا فائدة فيه . ولما ألف « المطالب
العالية من العلم الايمى » ووضح فيه شبهات المعتزلة والفلاسفة والأشاعرة
والشيعة فى أصول الدين وذكر أدلتها وشرحها شرحاً وافياً . رد عليه الإمام
ابن تيمية ببيان المذهب السلفى الصحيح وحبب الناس فيه ودعاهم الى
اعتناقه . وبين أنه مذهب رسول الله ﷺ ومذهب أصحابه وأتباعه والسلف
المصالح عليهم رحمة الله تعالى — وهو المذهب الصحيح —

والقانون الكلى الذى ابتدعه الامام الرازى هو

«اذا تعارضت الأدلة السمعية والعقلية ، أو السمع والعقل ، أو النقل والعقل ، أو الظواهر النقلية والمتواطع العقلية ، أو نحو ذلك من العبارات . فاما ان يجمع بينهما . وهو محال ، لأنه جمع بين النقيضين . واما ان يردا جميعا (لتناقضهما) واما ان يقدم السمع . وهو محال . لأن العقل أصل النقل . ولو قدمناه عليه ، لكان ذلك قدحا فى العقل — الذى هو أصل النقل — والقدح فى أصل الشيء : قدح فيه . فكان تقديم النقل قدحا فى النقل والعقل . فوجب تقديم العقل . ثم النقل اما أن يتأول ، واما أن يفوض . واذا تعارضا تعارض الضدين ، امتنع الجمع بينهما ولم يمتنع ارتفاعها » ا.هـ

هذا هو القانون . الذى الفت فيه كتب ، وهى برمتها خالية من الدليل على صدق القانون فى عرضه أو نقده .

وكان يجب على الامام الرازى أن يذكر على هذا القانون امثلة من نصوص القرآن الكريم . فيقول مثلا : هذا النص متعارض مع العقل ، فماذا فعل فيه ؟ ويجب ان نفعل شيئا . لاننا نحن المسلمين نقول بان القرآن كلام الله ، والله لا يعطى كلاما ينقض بعضه بعضا ، ولا يعطى كلاما لا يقبله العقل . هذا ما كان يجب عليه ان يفعله .



والشيخ ابن تيمية قد اطلال النفس فى الرد على هذا القانون . وما اتى بامثلة على التعارض بين النص والعقل . وكان يجب ان يرد على الرازى بدليلين اثنين :

اولهما : ان يطالبه بذكر امثلة على التعارض بين النص والعقل . وليس من امثلة فى القرآن على ذلك .

وثانيهما : ان يقول له : ان من المعتزلة من فهم القضية على وجهها الصحيح . وحلها وازال اشكالتها . وانتهت من قبل ان تخلق . فلماذا تعيدها بأسلوب يدل على التشكيك أو يدل على المغالطة ؟

وانه ليوجد فرق بين : ١ — موهم التعارض ، ٢ — وبين التعارض .
 لموهم التعارض موجود فى القرآن ، والتعارض ليس له وجود .
 والمعتزلة واهل السنة فى تفاسيرهم تعرضوا لموهم التعارض وازالوه .
 وافرد له « القاضى عبد الجبار بن احمد » كتابا كبيرا ، سماه بـ « تنزيه
 القرآن عن المطاعن » ذكر فيه الآيات الموهمة للتعارض ، ووفق بينها .
 مثل قوله تعالى : « فوركب لنفسانهم اجمعين عما كانوا يعملون » (الحجر
 ٩٢ — ٩٣) وقوله تعالى : « فيؤمنذ لا يسأل عن ذنبه انس ولا جان »
 (الرحمن ٣٩)

وعلماء قد تحدثوا عما جاء فى القرآن وما فى التوراة من معانى
 متعارضة(١) ، واثبتوا صحة ما جاء فى القرآن . ومثال ذلك : قول القرآن
 ان المسيح عيسى بن مريم عليه السلام قد تكلم فى المهد وهو صبى
 صغير . والانجيل لم يصرح بنطقه فى المهد . ورد القرطبى المفسر بان
 المسيح قد تكلم لبراءة امه رضى الله عنها . ولو لم يتكلم لكانت قد احرقت
 بالنار ، حسبما جاء فى التوراة من ان الزانية اذا كانت ابنة عالم من علماء
 للدين ، فانها تحرق (لاويين ٢١ : ٩) وهى قد عاشت من بعده ثمان
 سنوات — فى بعض الروايات —



ومشافعات الرازى فى دين الله بالممثل ، اكثر من ان تحصى . والذين
 احصوها ووقفوا لردّها كثيرون من اهل العلم ، ومنهم من اطال ومنهم من
 لم يطل . فقوله : « ان الممكن لا يترجح احد طرفيه على الآخر الا بمرجح »
 مساوى به بين العبد والرب . وخيل بالمساواة لطالب العلم : ان العبد
 مساوى للرب فى خلق الأعمال واعدامها . فالمهارب من السبع اذا ظهر
 له طريقان ، والجائع اذا قدم له رغيفان ، فاختر احدهما . هل
 اختياره لمرجح أم لغير مرجح ؟ يقول الرازى : لا بد من أمر فى نفسه
 قد رجح له احدهما على الآخر . وقوله فى الظاهر صحيح . ووجه

(١) الفصل لابن حزم .